على رأس وفد يضم الهرشاني والهاجري والقضيبي والتميمي والعمر والسهلي وأمين المجلس

الخرينج يشارك في اجتماع المجالس التشريعية الخليجية

الدوحة - «كونا»- وصل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بشيه الخرينج امس على رأس وفد برلماني للمشاركة في الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء المجالس التشريعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكان في استقبال الخرينج والوفد المرافق له لدى وصوله نائب رئيس مجلس الشورى القطري عيسى بن ربيعه الكواري وعدد من اعضاء المجلس والسكرتير العام للمجلس فهد بن مبارك الخيارين وسفير دولة الكويت لدى دولة قطر متعب صالح المطوطح والمستشار لدى السفارة الكويتية ناصر صقر الغانم.

ويضم الوفد الاعضاء حمد سيف الهرشاني وماضي محمد الهاجري وأحمد سليمان القضيبي وعبدالله ابراهيم التميمي وجمال حسين العمر وطلال سعد السهلي وامين عام مجلس الامة علام علي الكندري.

وكان توجه الخرينج على رأس وفد برلماني إلى دولة قطر الشقيقة للمشاركة في الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء المجالس التشريعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكان في وداع الخرينج والوفد المرافق له على ارض المطار وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير وسفير دولة قطر الشقيقة لدى دولة الكويت حمد بن علي آل حنزاب والأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي الشايع.

وضم الوفد النواب حمد سيف الهرشاني وماضي محمد الهاجري وأحمد سليمان القضيبي وعبدالله إبراهيم التميمي وجمال حسين العمر وطلال سعد السهلي الى جانب أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

الخرينج لدى وصوله الدوحة

شددوا على ضرورة عقد جلسة خاصة لمناقشة الأوضاع الاقتصادية بشكل عام

نواب: الحكومة مسؤولة عن تدهور البورصة .. ولن نقف مكتوفي الأيدي

كتب مصطفى كامل

اكد النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية بان قانون هيئة سوق المال الحالي ينقصه الكثير من الناحية القانونية والإدارية والمحاسبية والشرعية حيث أن الارتقاء بهيئة أسواق المال لا يكون بمجرد إصدار قانون أو تشريع إنما من خلال استشعار أهمية وجدوى ضبط العمليات التجارية التي تقع ضمن ولاية هيئة أسواق المال.

واضاف ان ما حدث اليوم من تدهور في اسواق الاوراق المالية يعد اشبه بالفوضى التي لا تتناسب ومكانة ومستقبل الكويت الرائد في المجال التجاري والاقتصادي والمالي واوضح الجيران انه سيتقدم باقتراح بقانون بتعديل بعض المواد في القانون الحالي الخاص بهيئة اسواق المال وذلك لمحاولة سد الخلل والنقص الموجود، من خلال:

- تحديث البيانات لجميع المتداولين.
- حذف المتداولين الوهميين.
- توفير قاعدة بيانات للجميع.
- الشفافية والوضوح في القانونين واللوائح المنفذة لها.
- تطبيق مبدأ الحوكمة لجميع القطاعات.
- الموضوعية والنزاهة في التعامل مع الجميع لتحقيق مبدأ منع تضارب المصالح أو المحسوبيات.

من جانبه اكد النائب يوسف الزلزلة ان هبوط اسعار سوق الكويت للاوراق المالية كان متوقعا منذ فترة بسبب عدم تدخل الحكومة لحل مشاكل السوق وايجاد البه واضحة لكي يرتقي فان ذلك سوف يؤدي بالضرورة الى النتيجة الحتمية لانهيار البورصة

واضاف انه منذ فترة خرج كثير غالبية المتداولين من البورصة وهناك العديد من الشركات تفكر بالخروج ايضا وذلك لوجود خلل تتحمله الحكومة التي لم تضع البه لحل مشكلات سوق الاوراق المالية

واوضح الزلزلة ان جزء المشكلة ينحصر في قانون هيئة اسواق المال لاسيما وان الحكومة لم تستجيب لطلبات النواب بالتعديل على القانون وطلبت التأجيل لمدة شهرين حتى تقدم تعديلاتها

رافضا في الوقت ذاته ان يظل السوق في انحدار مستمر مقارنة مع باقي اسواق الاوراق المالية لدول الخليج الاخرى والتي دائما في ارتفاع مستمر مشيرا الى ان الحكومات الخليجية تراقب بورصاتها واذا ما شعرت بخلل تتدخل على الفور لحل الازمات واوضح الزلزلة ان هناك طلب على جدول اعمال جلسة يوم الثلاثاء القادم لتخصيص ساعتين لمناقشة الاوضاع في سوق الكويت للاوراق المالية منوها انه تم اعداد لائحة بالتوصيات التي سوف يتم تقديمها والتي يجب ان تقوم بها الحكومة لتعديل وضع السوق

وبين ان القضية لا تقتصر على ضخ الحكومة للاموال فقط وانما لابد من تعديل الوضع القائم لبث الطمانينة في نفوس المستثمرين حتى يرتقي السوق

واستنكر الزلزلة صمت الحكومة تجاهل تراجع البورصة وما يحدث بسوق الاوراق المالية وانها لم تصرح باي اجراءات لتصويب الخطأ مؤكدا ان مثل هذا الاسلوب لا يعطي اي طمانينة للناس

وحول ما اذا كان الواقع في البورصة سوف يؤدي على تغيير المواقف النيابية من الاستجواب المقدم الى وزير التجارة عبد المحسن المدعج لاسيما وان هيئة اسواق المال تعد ضمن محاور الاستجواب قال الزلزلة بلا شك موقف النواب من الحكومة برمتها وليس فقط من وزير التجارة اذا لم يكن لها موقف من تعديل الحاصل في سوق الاوراق المالية فسوف نستخدم ادواتنا الدستورية ضدها ونقل الزلزلة ان سمو رئيس مجلس الوزراء مهتم بالحالة التي وصل عليها سوق الكويت للاوراق المالية وان سموه اعطى تعليمات وتوصيات للوزراء المعنيين لدراسة الوضع في السوق

بدوره قال النائب عبد الله معيوف ان الحكومة هي المسؤولة عن التدهور الحاصل في اسواق الاوراق المالية لاسيما وانها بعيدة عن معاناه المتداولين في البورصة والقطاعات الاقتصادية الاخرى مثل العقار والاستثمار واستنكر المعيوف حديث الحكومة عن تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي مشيرا الى انه ما اجمل الكلام لكن لا يوجد شي على ارض الواقع يترجم

وتابع مستفسرا عن سبب تجاهل الحكومة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلاد

وذكر معيوف ان نواب الامة عجزوا وهم يخبروا وزيري التجارة والمالية بتبخر مدخرات المواطنين دون جدوى من الحكومة

وشدد على ضرورة عقد جلسة خاصة لمناقشة الاوضاع الاقتصادية بشكل عام والبورصة على وجه الخصوص مؤكدا ان اعضاء المجلس لن يقفوا مكتوفي الايدي في موقف المتفرج على ما يحدث في البورصة وعلى صعيد الاستجواب المقدم من النائب عبد الله الطريجي الى وزير التجارة عبد المحسن المدعج وهل سوف يتأثر موقفه تجاه الاستجواب بما حدث في البورصة من انخفاض قال المعيوف لقد اطلعت على مادة الاستجواب وانتظر سماع رد الوزير واضاف من المنطقي والطبيعي ان يمارس نواب الامة دورهم كحكام سياسيين وتتمنى ان يكون استجواب رافي بعد ان نسمع من الوزير ونرفض اتخاذ اي مواقف مسبقة سواء بالتاييد او الرفض

اما النائب محمد الجبري طالب الحكومة بضرورة التدخل السريع لحماية صغار المستثمرين عن طريق ادخال رؤس اموال في البورصة مشيرا الى انه كان من المفترض اقرار قانون هيئة اسواق المال في الجلسة الماضية غير ان الحكومة طلبت التاجيل لمدة شهرين لمعالجة جميع المثالب الموجودة بالقانون ووافق المجلس على طلبها من باب التعاون

واكد الجبري انه لا يمكن السكوت على انهيار البورصة والحاق الاضرار الجسيمة بصغار المستثمرين لافتا ان القانون القديم يكبل يد الحكومة لاسيما وانه يعوقه الكثير من الثغرات.

عبدالرحمن الجيران

■ الجيران : قانون هيئة سوق المال الحالي ينقصه الكثير من الناحية القانونية والإدارية والمحاسبية والشرعية

يوسف الزلزلة

■ الزلزلة : صمت الحكومة تجاه تراجع البورصة لا يعطي أي طمأنينة للناس

عبدالله المعيوف

■ المعيوف: الحكومة هي المسؤولة عن التدهور ببعدها عن معاناه المتداولين

محمد الجبري

■ الجبري : أطالب الحكومة بضرورة التدخل السريع لحماية صغار المستثمرين

الغانم هنأ نظيريه في باربادوس بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقيتي تهنئة الى كل من رئيس المجلس الوطني في باربادوس مايكل كارنجتون ورئيس مجلس الشيوخ كيريان ف. إيفيل بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

القاصي والداني يعلم أن الكويت تعاني تراجعاً في الاداء التنفيذي

الظفيري : الكويت بحاجة لتنظيم عمل مجالس المحافظات

منصور الظفيري

■ المحافظات تحتاج إلى موارد مالية لكي تصرف على أنشطتها الرياضية والاجتماعية

قال عضو مجلس الأمة د. منصور الظفيري أن القاصي والداني يعلم أن دولة الكويت تعاني منذ سنوات من تراجع في الاداء التنفيذي بسبب مركزية القرار والتشابك والتداخل في الاختصاصات وعلى الرغم من ذلك لم يعتمد مجلس الوزراء خطة أو رؤية أو دراسات لتطوير الجهاز الإداري للدولة.

وأبدى الظفيري استغرابه من اعتماد مجلس الوزراء مشروع لتفعيل دور المحافظين من مارس الماضي ومع ذلك لم تقدمه الحكومة من ضمن أولوياتها.

وقال الظفيري أن الكويت في حاجة لتنظيم عمل مجالس المحافظات والمجلس الأعلى لشؤون المحافظات.وتنظيم سلطات واختصاصات المحافظين ومنحهم صلاحيات للإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة مشروعات الخطة التنموية في كل محافظة بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة.

وكذلك النظر في تظلمات المواطنين وشكاواهم والعمل على معالجتها، فضلاً عن التنسيق مع الجهات المعنية للتعرف على احتياجات كل محافظة وتلبية متطلباتها، وتشجيع مشاركة المواطنين ومساهمتهم في أنشطة المجتمع، مع تعزيز روح المسؤولية والانتماء الوطني والتنسيق مع الجهات المختلفة المعنية لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس المحافظة، ومتابعة اداء الخدمات المختلفة في المحافظة

وتابع الظفيري قائلا أن البلد بحاجة الى تفعيل عدة أمور خاصة بالمحافظات، منها الاشراف على مرافق الدولة داخل المحافظة، وعمل صيانة دورية لها بعيدا عن اجهزة الدولة المركزية بالعاصمة، وذلك اختصارا للوقت وكسرا للروتين القاتل، كما تحتاج المحافظات الى موارد مالية لكي تصرف على أنشطة متعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية.

وقال الظفيري أن جميع دول العالم تسند الى محافظيها العديد من المهام ليقوم بها تحقيقا لدوره في المجتمع والاستفادة من خبراته ومن اهم المهام التي توعز الى المحافظ قانونيا ان يتولى مجلس المحافظة المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة والاشراف على كل ما من شأنه الارتقاء بمستواها في مختلف المجالات، في اطار خطط وبرامج التنمية المعتمدة.

الوفد البرلماني في منتدى حقوق الإنسان يستعرض دور الكويت الإنساني

دشتي: صاحب السمو رسخ الدولة المدنية وعزز دولة المؤسسات

مراكش - كونا:استعرض الوفد البرلماني الكويتي المشارك في المنتدى العالمي لحقوق الانسان دور الكويت وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الرائد في مجال حقوق الانسان.

ونقل الوفد في تصريحات صحفية لـ (كونا) أمس على هامش المشاركة في المنتدى في دورته الثانية التي تختتم اليوم اشادة الوفود المشاركة بدور الكويت الانساني بقيادة سمو امير البلاد.

وقال رئيس لجنة حقوق الانسان ومقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الامة النائب الدكتور عبدالحميد دشتي ان صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح رسخ مبادئ حقوق الانسان وحافظ على الدولة المدنية وعزز دولة المؤسسات.

وأضاف دشتي أن سمو امير البلاد كان دائما في مقدمة المدافعين عن حقوق الانسان وفي طليعة الحريصين على احترام الحريات بكل اشكالها متمسكا بالمبادئ الديمقراطية في تحقيق الامن والاستقرار وضمان الكرامة والعدالة والمساواة للجميع.

وأبرز الادوار الدستورية لسموه باعتباره رئيس السلطات الثلاث وضامن وحدة البلاد وامنها واستقرارها في حماية ثوابت الأمة وفرض سلطة القانون دون شطط او تعسف أو قهر أو اعتداء حتى ولو كان بواسطة التشريع إذا ما تعارض مع حق الانسان وحريته في التعبير والرأي والموقف والحياة والعيش الكريم.

وقال دشتي إن المشاركين في المنتدى ثمنوا مواقف سمو الامير في الجانب الانساني والحقوقي وأجمعوا على الإشادة بسياسته في المضي بالكويت على الطريق الصحيح في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن وفد مجلس الامة الذي يقوده بعضوية عضو لجنة حقوق الانسان وعضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد بالمجلس النائب حمود الحمدان قدم في كل الانشطة المصاحبة للمنتدى التي حضر الوفد الكويتي فعالياتها الصورة الحقيقية لأوضاع حقوق الانسان في الكويت في ظل الاستثناءات التي يجب مراعاتها في المنطقة العربية عامة.

وأشار الى اتهام السلطات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وآسيا باستعمال الشطط وممارسة العنف بشكل قمعي وتحت مختلف أشكال الذرائع لإعاقة عمل الناشطين المدافعين عن حقوق الانسان وتقديمهم في بلدان هذه المناطق ضحايا للقتل والتعذيب واحيانا الرجم والحرق او الاختفاء القسري.

ودعا الى إقرار اتفاقية أممية تلزم جميع الدول بالدفاع عن حقوق النشطاء المدافعين عن حقوق الانسان وإنشاء محكمة دولية لحقوق الانسان بآليات مسطرية مبتكرة يلجأ اليها كل من ترتكب بحقه الانتهاكات وذلك بالتوازي مع المحكمة الجنائية الدولية التي أقرتها معاهدة روما. كما دعا إلى توسيع أنشطة واختصاصات المقررين الدوليين لحقوق الانسان على نطاق اكبر من النطاق الذي حددته وثيقة المعاهدة الدولية لحقوق الانسان.

وأشاد دشتي بمستوى النقاش والتواصل وحجم المشاركين في كل الورش والحلقات والموائد المستديرة والندوات مشيرا الى أن مواضيع المنتدى اختيرت بعناية وأن عناوينها جاذبة للاهتمام ومتميزة مبينا ان الوفد الكويتي حرص على الحضور في أكثر ما يمكن من جلسات النقاش.

ومن جهته قال عضو لجنة حقوق الانسان وعضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد بمجلس الأمة النائب حمود الحمدان ان مشاركة وفد مجلس الامة في اعمال المنتدى العالمي الثاني لحقوق الانسان كانت ناجحة ومثمرة.

وأضاف الحمدان في تصريح ل(كونا) انه نقل الى المنتدى تجربة الكويت في مجال حقوق الانسان مؤكدا روح التفاهم التي ميزت اعمال الورش وجلسات النقاش وكذا الشعور بالمسؤولية في افق صياغة توصيات للمنتدى تتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان.

وقال الحمدان ان مقترحات الوفد البرلماني الكويتي وجدت لدى المشاركين الصدى الايجابي للتبني مشروع التربية للجميع وتوفير التعليم الابتدائي للاطفال البالغين سن الدراسة. وأضاف أن تجربة الكويت لا سيما في مجال التربية والتعليم او في مجال العدالة الجنائية لقيت الاهتمام والاستحسان من قبل العديد من المشاركين الذي نوهوا بدعم الكويت لمشاريع التنمية البشرية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو من خلال بناء المدارس وانشاء الجامعات وتجهيز المكتبات وتمويل البرامج التربوية.

عبدالحميد دشتي

■ احترام الحريات بكل أشكالها من منطلق التمسك بالمبادئ الديمقراطية وضمان العدالة

حمود الحمدان

■ الحمدان: تجربتنا في مجال التربية والتعليم والعدالة الجنائية لقيت الاهتمام والاستحسان